شفافية، مسؤولية، قيادة

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٠

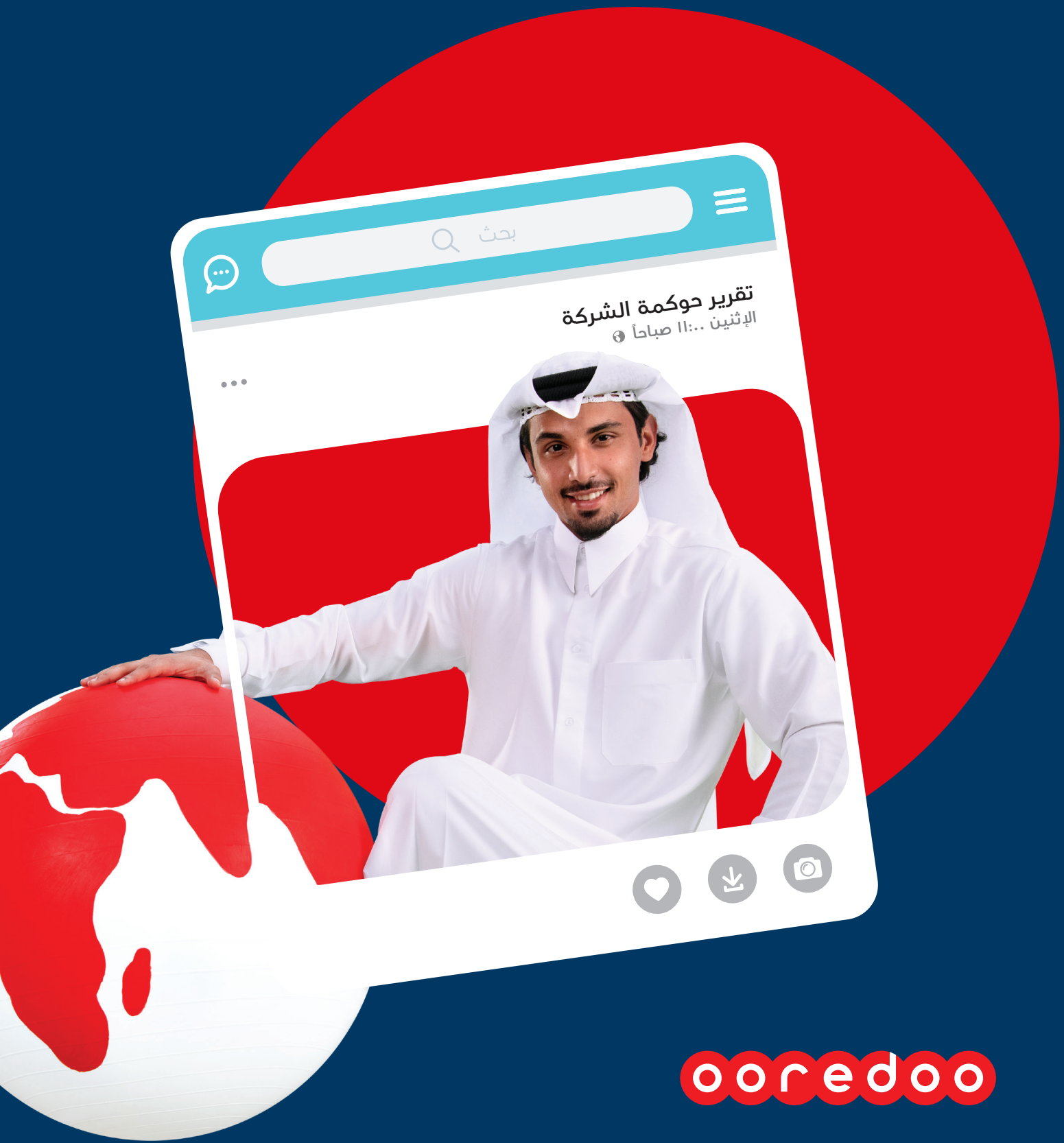

ooredoo

إن مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين موكلون بالإشراف على Ooredoo وإدارتها، ويتطلب القيام بهذه الواجبات المهمة الالتزام والموضوعية والخضوع للمساءلة من قبل شاغلي المناصب القيادية في الشركة.
إن هدفنا يتمثل في ضمان تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة والسلوكيات الأخلاقية في الشركة بأكملها، كما أننا نقوم بتطبيق أفضل الممارسات تماشياً مع أسواق الأوراق المالية المدرجة بها Ooredoo.
ونؤكد لمساهمينا الكرام بأن مبادئ وسياسات الحوكمة المطبقة بالشركة هي أساس كل قرار يتم اتخاذه، وأي إجراء يتم تنفيذه على مستوى Ooredoo.

فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

---

١. قيم Ooredoo وفلسفة حوكمة الشركات:

يؤمن مجلس إدارة Ooredoo بأن ممارسات الحوكمة الجيدة تسهم في خلق المزيد من القيمة التي تعود على المساهمين وتؤدي إلى المحافظة عليها وإلى زيادتها مستقبلا، فالمبادئ السليمة للحوكمة هي الأسس التي تُبنى عليها ثقة المستثمرين، وهي مهمة للارتقاء بسمعة الشركة وتكريس اهتمامها بالتميز والنزاهة.

وفي إطار الحرص على إرساء نموذج متميز للالتزام والامتثال، فقد راعى مجلس الإدارة الأحكام والمبادئ التي وردت في كل من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والقوانين واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، ووضع ذلك في الاعتبار عند سنّ القرارات واللوائح في الشركة، لغرس ثقافة الحوكمة وتطبيقها في كافة أعمال الشركة ، وفي ممارسات جميع الموظفين وتطبيق أحكام النظام.

ومع مواصلة Ooredoo لنموها السريع وتوسعها في العالم، فإن من الضروري إثبات التزامها كشركة، واتباعها لقواعد المواطنة المؤسسية التي أكسبتها سمعتها القوية في موطنها قطر، أمام أصحاب الأسهم والعملاء والموظفين والمجتمعات التي تمارس أعمالها من خلالها على حد سواء.

وتسعى Ooredoo لأن تكون قائدة في مجال الحوكمة المؤسسية وسلوكيات الأعمال وأخلاقياتها، وذلك من خلال تطبيق أفضل ممارسات الشفافية وتحمل مسؤولية القرارات أمام مساهميها. ويشمل ذلك التقيد بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، من خلال مراجعة بنية الحوكمة والممارسات المطبقة بشكل مستمر للتأكد من فاعليتها ومواكبتها للتطورات على الصعيدين المحلي والدولي.

وبالاضافة الى ذلك، تحرص Ooredoo على تعزيز هيكل الحوكمة في الشركة بما يتلاءم مع متطلبات أحكام قواعد الحوكمة والقوانين واللوائح ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة.
٢. تحديث وتطوير أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٣. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٤. اتباع أفضل ممارسات الحوكمة المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٥. تحديث وتطوير الاجراءات والسياسات الداخلية.

نحن في شركة Ooredoo، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بأحكام قواعد الحوكمة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والقوانين ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وبمتطلبات الإفصاح.

٢. دور ومسؤوليات مجلس الإدارة:

إن الدور الأساسي لمجلس الإدارة هو توفير القيادة المؤسسية للشركة في إطار من الثبات والحكمة التي تضمن التحكم والفعالية، وذلك لتتمكن من تقويم المخاطر والسيطرة عليها. وقد عُرف هذا الدور بالتفصيل من خلال الأنظمة الأساسية في الشركة، وأحكام النظام الأساسي ذات الصلة، بالإضافة إلى أحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، وكذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وبخاصة حكم المادتين (٨) و(٩) فقد تم إدراجهما كميثاق للمجلس في جزء خاص بذلك في دليل حوكمة الشركة.

ويتمتع مجلس الإدارة بمطلق الصلاحيات لإدارة Ooredoo ومجموعتها، والسعي لتحقيق الهدف الأساسي والمتمثل في تحقيق المزيد من القيمة للمساهمين، مع الأخذ في الاعتبار استمرارية أعمال المجموعة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة. كما يحرص المجلس على اتمام المساواة والعدالة بين أصحاب المصالح والشفافية في الافصاح وتوفير المعلومات للهيئة ومساهمي الشركة في الوقت المناسب. ويحرص المجلس على مراجعة تطبيقات الحوكمة بشكل منتظم وعلى الالتزام بتطوير قواعد السلوك والسياسات الداخلية والمواثيق الأساسية التي تتضمن: ١) مواثيق المجلس ولجانه ٢) وسياسات التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمساهمين، ٣) وقواعد تداول الأشخاص المطلعين. وباعتبار Ooredoo (شركة مساهمة قطرية) هي الشركة الأم لمجموعة Ooredoo، وهي في الوقت ذاته شركة عاملة في

المحتويات

٣. تقرير الحوكمة

٢٤. تقرير التأكيد المستقل للامتثال لقوانين ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة

٢٦. تقرير التأكيد المستقل عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

دولة قطر، فإن لمجلس إدارتها دوراً مزدوجاً.

وفي هذا الإطار، يضطلع مجلس الإدارة بمسؤوليات وواجبات أساسية، من بينها:

- **الرؤية والاستراتيجية:** تشمل تحديد وبلورة رؤية المجموعة وأهدافها، والتي تعتبر أساساً لكل الأعمال والقرارات التي يتخذها المجلس والإدارة.
- **الإشراف على الإدارة:** يشمل تعيين وتحديد واجبات وسلطات الرئيس التنفيذي وتقييم أدائه وتحديد مكافآته، وترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وكبار المسؤولين في Ooredoo ومجموعتها.
- **المالية والاستثمار:** تشمل مراجعة واعتماد التقارير والحسابات ومراقبة الموقف المالي لـ Ooredoo ومجموعتها.
- **الحوكمة والتقيد بالنظم:** تشمل إعداد واعتماد قواعد حوكمة الشركات في Ooredoo وتحديد إرشادات الحوكمة في شركات المجموعة.
- **التواصل مع أصحاب المصالح:** يشمل الإشراف على التقارير الخاصة بالمساهمين وأساليب التواصل.
- **التدريب السنوي:** الموافقة على الخطة السنوية للتدريب والتعليم في الشركة والتي تشمل برامج التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها.
- **توجيه مجلس الإدارة:** يتم وضع إجراءات لتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد حول أعمال الشركة، وخصوصاً في الجوانب المالية والقانونية، بالإضافة إلى تدريبهم عند الضرورة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن الإفصاح عن المعلومات للمساهمين بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. ويمكن لجميع المساهمين الوصول للمعلومات المتعلقة بالشركة وبأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم. وتقوم الشركة بتحديث موقعها على الانترنت بجميع الأخبار الخاصة بالشركة باستمرار، بالإضافة إلى ذكر هذه المعلومات في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة.

وبناءً عليه، يتم الإفصاح لأسواق الأوراق المالية في كل من قطر وأبوظبي - فأسهم Ooredoo مدرجة في سوقي قطر وأبوظبي - عن طريق التقارير الربع السنوية، والنتائج المالية السنوية الكاملة، وهو ما يعكس التزام Ooredoo بالشروط والأحكام الخاصة بالأسواق المالية التي تندرج بها أسهمها.

وقد تم تحديد مسؤوليات المجلس في النظام الأساسي للشركة وميثاق المجلس ليتوافق مع قانون الشركات ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية.

٣. تشكيل مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة Ooredoo من:

اسم عضو مجلس الإدارة	الصفة	نوع العضوية
١. سعادة الشيخ/ فيصل بن ثاني آل ثاني	رئيساً	عضو غير مستقل / غير تنفيذي
٢. الدكتور/ ناصر محمد معرفيه	نائباً للرئيس	عضو غير مستقل / غير تنفيذي
٣. الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية يمثلها سعادة السيد/ تركي محمد الخاطر	عضواً	عضو غير مستقل / غير تنفيذي
٤. السيد/ ناصر راشد الحميدي	عضواً	عضو مستقل / غير تنفيذي
٥. السيد/ عزيز العثمان فخرو	عضواً	عضو غير مستقل / تنفيذي
٦. مجموعة علي بن غانم آل ثاني يمثلها الشيخ/ علي بن غانم آل ثاني	عضواً	عضو مستقل / غير تنفيذي
٧. بنك قطر الوطني يمثله السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة	عضواً	عضو مستقل / غير تنفيذي
٨. السيد/ إبراهيم عبدالله ال محمود	عضواً	عضو مستقل / غير تنفيذي
٩. السيد/ عيسى هلال الكواري	عضواً	عضو غير مستقل / غير تنفيذي
١٠. السيد/ يوسف محمد العبيدلي	عضواً	عضو غير مستقل / غير تنفيذي

في مارس ٢٠٢٠ انضم الى مجلس الادارة الشيخ/ فيصل بن ثاني آل ثاني (رئيس مجلس الإدارة) و السيد/ عيسى هلال الكواري (عضو مجلس إدارة) والسيد/ يوسف محمد العبيدلي (عضو مجلس إدارة).

ووفقاً لحكم المادة (٣٤) من النظام الأساسي للشركة، يقوم بأعمال الأمانة العامة للمجلس أمين سر يختاره المجلس ويحدد اختصاصاته ومكافأته. وتتضمن مهام أمين سر مجلس الإدارة تلك الواردة في دليل الحوكمة بالشركة، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٤. اجتماعات مجلس الإدارة:

تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة منتظمة، بحيث لا يقل عددها عن (٦) اجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وذلك تماشياً مع حكم المادة (٣٠) من النظام الأساسي للشركة، والمادة (١.٤) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الإدارة عقد خلال عام ٢٠٢٠ سبعة (٧) اجتماعات. الجدير بالذكر بان النصاب القانوني لاجتماعات مجلس الإدارة تم تحقيقها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

واستناداً إلى دليل الحوكمة في الشركة، يتم في نهاية كل سنة تقييم ذاتي لأداء مجلس الإدارة على المستويين -الفردي والجماعي- من خلال استبيان يعد خصيصاً لهذا الغرض، حيث يتم تقييم أداء المجلس ككيان، وتقييم أداء أعضائه كأفراد، وكذلك تقييم أداء لجانه، وذلك للتحقق من إلمام رئيس وأعضاء المجلس بواجباتهم المنصوص عليها في دليل الحوكمة والنظام الأساسي للشركة، وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك لاطلاعهم على المستجدات والتطورات في مجال الحوكمة. ووفقاً لبعض المتطلبات الخاصة أو ما تسفر عنه عملية التقييم، يتم وضع برامج تطويرية أو تدريبية خاصة لكل عضو بالمجلس. وفي حالة حدث عجز واضح من قبل أحد الأعضاء من حيث الأداء ولم يتم معالجته في وقت مناسب، يحق لمجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات التي يقرها القانون ودليل الحوكمة في الشركة، واستناداً لما تقدم، يقوم كل عضو بالتوقيع على إقرار بأنه اطلع على دليل Ooredoo لحوكمة الشركات ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وفهم فحواهما وأنه يلتزم بتطبيقهما كعضو بمجلس إدارة Ooredoo.

وبالنسبة للإدارة التنفيذية العليا فإن التقييم يتم بصورة سنوية وذلك بناءً على نظام بطاقات الأداء المستهدف على مستوى الشركة، ومن ثم على مستوى القطاعات الرئيسية بالشركة.

وتلتزم الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق، كما تقوم بإبلاغ الهيئة عن أي نزاع قد يؤثر على أنشطة الشركة وأسهمها وتكون الشركة طرفاً فيها بما فيها الدعاوى القضائية والتحكيم، وكذلك تقوم بالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة إن وجدت.

اسم عضو مجلس الإدارة	عدد إجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها في سنة ٢٠٢٠
١. سعادة الشيخ/ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦
٢. الدكتور/ ناصر محمد معرفيه	٧
٣. الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية يمثلها سعادة السيد/ تركي محمد الخاطر	٦
٤. السيد/ ناصر راشد الحميدي	٧
٥. السيد/ عزيز العثمان فخرو	٧
٦. مجموعة علي بن غانم آل ثاني يمثلها الشيخ/ علي بن غانم آل ثاني	٥
٧. بنك قطر الوطني يمثله السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة	٧
٨. السيد/ إبراهيم عبدالله ال محمود	٣
٩. السيد/ عيسى هلال الكواري	٦
١٠. السيد/ يوسف محمد العبيدلي	٦

٥. تكوين ومكافآت مجلس الإدارة:

تشكيل مجلس الإدارة يتم وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من النظام الأساسي للشركة حيث يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، من بينهم تسعة أعضاء غير تنفيذين وعضو واحد تنفيذي بعد أن تمّ تعيين السيد/ عزيز العثمان فخرو عضواً منتدبا لمجموعة Ooredoo، يتم تعيين خمسة منهم من قبل قطر القابضة، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة، أما الخمسة الآخرون فيتم انتخابهم من خلال تصويت سري أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة، وذلك وفقاً لانطباق شروط الترشح عليهم. وتبلغ مدة العضوية في مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وفي سياق المحافظة على حقوق الأقلية فإن المادة (٤٥) من النظام الأساسي للشركة تعطي المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس المال الحق في الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة.

كما تنتهج الشركة مبدأ الفصل بين منصب رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، حيث يشغل الشيخ/ / فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس الإدارة، ، التي تقوم بدورها بالإشراف على أعمال المجموعة. في حين يشغل الشيخ/ محمد بن عبدالله آل ثاني منصب الرئيس التنفيذي لـ Ooredoo ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo، حيث يضطلع بمسئولية أعمال Ooredoo في قطر والمجموعة.

بلغت قيمة مكافآت المجلس عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما قيمته ١٤,٤٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٦. تضارب المصالح:

تتبنى الشركة سياسة تضمن سرية وسلامة التقارير حول أي حدث أو فعل غير قانوني يتعلق بسلوكيات الموظفين والمعايير العامة للأداء، وقد تم توضيحها على وجه مُفصل في مدونة الأخلاق وقواعد السلوك المهني، وتتضمن السلوكيات المتوقعة من منتسبي الشركة وبخاصة ما يتعلق منها بالالتزام بالقوانين والأنظمة، وعدم الدخول في ممارسات أو أوضاع يترتب أو قد يترتب عليها تضارب المصالح وبخاصة في المعاملات التجارية وإدارة الأعمال والأنشطة واستخدام أصول الشركة وسجلاتها ومعلوماتها، والعلاقة مع أصحاب المصالح خارج الشركة، وقبول أو طلب الهدايا أو الرشاوى أو القروض أو المكافآت أو الجوائز أو العمولات. وإدراكاً من الشركة وعزمها على مكافحة كافة صور تضارب المصالح بالإضافة إلى غيرها من الأمور.

كما أن الشركة ملتزمة بأحكام المواد (١.٨) و(١.٩) و(١١.٠) و(١١١) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والتي تنص على أن:

١. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو عضو المجلس أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي باشرها قد أجريت لحسابها.

٢. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط الشركة، أو أن تكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم لحساب الشركة.

٣. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير، واستثناءً من ذلك يجوز للبنوك وغيرها من شركات الائتمان أن تقرض أياً من أعضاء مجالس إدارتها أو تفتح له اعتماداً أو تضمن له القروض التي يعقدها مع الغير وذلك بالأوضاع والشروط التي يحددها مصرف قطر المركزي، ويعتبر باطلا كل تصرف يتم على خلاف أحكام هذه المادة، دون إخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء.

٤. يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو العاملين فيها أن يستغل أي منهم ما وقف عليه من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لزوجه أو لأولاده أو لأحد من أقاربه حتى الدرجة الرابعة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يُراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة، ويبقى هذا الحظر سارياً لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء عضوية الشخص في مجلس الإدارة أو انتهاء عمله في الشركة.

٧. واجبات مجلس الإدارة:

الدور الرئيسي لمجلس الإدارة هو قيادة الشركة بطريقة ريادية ضمن إطار من التوجيهات الفاعلة والحريصة التي تسمح بتقييم المخاطر وإدارتها، وفي هذا الإطار يملك مجلس الإدارة السلطات والصلاحيات الكاملة لإدارة الشركة واستمرار العمل على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في حفظ حقوق المساهمين، بالإضافة إلى المهام التالية:

١. تحديد اختصاصات الرئيس التنفيذي وواجباته وصلاحياته وتقييم أدائه ومكافآته.

٢. تقييم وسحب الصلاحيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس وتحديدها وتحديد طريقة ممارستها ووضع سياسة لها.

٣. مراقبة أداء الإدارة التنفيذية العليا، ومراجعة خطط الإدارة فيما يتعلق بعملية الإحلال والترتيبات المتعلقة بمكافآت الإدارة التنفيذية العليا.

٤. التحقق من مدى ملاءمة الهياكل التنظيمية والإدارية والمحاسبية للشركة ومجموعتها مع التركيز على نظام المراقبة الداخلية.

٥. ضمان التخطيط الملائم لعملية إحلال الإدارة التنفيذية العليا.

٦. تقديم التوصية للموافقة على تعيين أو إعادة تعيين أو عزل مراقب الحسابات الذي يعينه المساهمون بناءً على موافقتهم خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي للشركة، وذلك تبعاً لتوصيات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

٧. توجيه أعضاء مجلس الإدارة والإرشاد المستمر لهم من خلال التخطيط للبرامج التعريفية والإرشادية. ويتحمل رئيس مجلس الإدارة مسؤولية تقديم البرامج الإرشادية والتوجيهية باستمرار لأعضاء مجلس الإدارة والتي تساعدهم على أداء مهامهم كأعضاء في المجلس، وذلك لضمان معرفتهم وفهمهم المستمر لمستجدات الأمور في الشركة.

٨. يتوقع من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام الجاد تجاه مجلس الإدارة والشركة، كما يتوقع منهم أيضاً تنمية وتوسيع معرفتهم الحالية بطبيعة عمليات الشركة وأعمالها الرئيسية وتوفير الوقت اللازم للمساهمة في أعمال المجلس واللجان.

٩. يتم تدريب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وفقا للإمكانيات.

١٠. مراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية الرئيسية للشركة والاشراف على تنفيذها.

١١. الاشراف على نظام حوكمة خاص بالشركة ومدى التزامه بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

١٢. اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال.

١٣. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها بواسطة سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين. ووضع نظام إفصاح كامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات.

١٤. وضع سياسات محددة لعضوية المجلس وفقاً للقوانين المرعية الإجراء.

١٥. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم.

١٦. وضع سياسات وإجراءات للإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح.

١٧. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة.

١٨. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها.

١٩. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالشركة.

٢٠. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة وفقاً لمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بدون أيّ تمييز وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

٨. التزامات مجلس الإدارة:

فإن مجلس إدارة Ooredoo ملتزم بواجباته ومسؤولياته ويحرص على تحقيق التالي:

١. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب.

٢. إعلاء مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة.

٣. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للشركة، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل بها.

٤. مراقبة أداء الشركة في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنويّة ونصف السنويّة والربعيّة.

٥. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقا لهذا النظام.

٦. استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهّلاتهم في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.

٧. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للشركة، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل.

٨. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم الشركة.

٩. الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٩. دور وواجبات رئيس مجلس الإدارة:

المهمة الأساسية لرئيس مجلس الإدارة قيادة المجلس، وضمان قيامه بمهامه في ضوء القوانين والتشريعات ذات الصلة، بالإضافة إلى المهام التالية:

١. تمثيل الشركة أمام القضاء، وفي علاقتها مع الغير، والتواصل معهم، وإطلاع المجلس على وجهات نظرهم.

٢. رئاسة المجلس واللجان المختارة واجتماعات الجمعيات العامة، وتيسيرها بهدف ضمان أن المناقشات تتم بشكل منفتح يضمن تشجيع جميع الأعضاء في المجلس على المشاركة الفعالة في المناقشات بما يخدم ويصب في مصلحة الشركة.

٣. التنسيق مع الرئيس التنفيذي ورؤساء اللجان وأمين سر مجلس الإدارة لتحديد الجدول الزمني لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه، وغيرها من الاجتماعات الهامة.

٤. التنسيق مع الرئيس التنفيذي لضمان قيام الإدارة بتوفير المعلومات المطلوبة لمجلس الإدارة، حتى يتمكن المجلس من اتخاذ القرار المناسب ومتابعة تنفيذه.

٥. مراجعة مدى ملاءمة توقيت وصول الوثائق المساندة لمقترحات الإدارة، وضمان تدفق المعلومات لمجلس الإدارة.

٦. إرشاد وتعزيز فاعلية مجلس الإدارة والأعضاء، وإناطة مهام معينة بهم.

٧. مراجعة النتائج الشهرية لأعمال الشركة بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي.

٨. ضمان ارتباط الشركة بعلاقات طيبة ومثمرة مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، ومع وسائل الإعلام المختلفة.

٩. إصدار جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة مع أخذ مقترحات أعضاء المجلس بعين الاعتبار. وإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس، وأداء لجانه وأعضائه، مع جواز الاستعانة بجهة استشارية لإجراء التقييم.

١٠. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.

١١. إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.

١٢. إعطاء المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.

١٣. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية الصادر من الهيئة.

ويجوز للرئيس تفويض بعض هذه الصلاحيات إلى عضو آخر بمجلس الإدارة، أو للرئيس التنفيذي أو أمين سر المجلس.

١٠. مؤهلات ومهام أمين سر مجلس الإدارة:

بناءً على قرار مجلس الإدارة فقد تم تعيين الشيخ/ علي بن جبر آل ثاني أميناً لسر مجلس الإدارة، والشيخ/ علي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الشارقة في عام ٢٠١٠، وقد عمل في عام ٢٠١٠ كمستشارقانوني في قطاع العقارات، وفي عام ٢٠١٣ انتقل للعمل بمجموعة Ooredoo وتدرج في الوظائف إلى أن تعين في عام ٢٠١٦ رئيساً للإدارة القانونية والتنظيمية في Ooredoo قطر وفي عام ٢٠١٨ تعين رئيساً لإدارة الحوكمة للمجموعة بالإنابة وفي عام ٢٠٢٠ تعين رئيساً للشؤون القانونية والتنظيمية والحوكمة للمجموعة.

يقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس في مهامهم وكما يلتزم بتسيير أعمال المجلس وأهمها:

١. إعداد ومراجعة محاضر اجتماعات المجلس

٢. حفظ قرارات المجلس في سجل موثق حسب رقم الاجتماعات والقرارات وتاريخ إصدارها.

٣. حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته والمذكرات والتقارير ذات الصلة في سجلات ورقية والكترونية.

٤. إرسال دعوة الاجتماعات لأعضاء المجلس مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها.

٥. التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.

٦. تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.

٧. حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا لقانون الشركات واحكام نظام حوكمة الشركات الصادر من الهيئة.

١١. مخالفات الشركة والقضايا والنزاعات:

كون Ooredoo رائدة في مجالها وفي مجال الاتصالات، فإن مجلس الإدارة والإدارة العليا على حرص بتطبيق جميع الأنظمة والأحكام المنصوصة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وبذلك فإن الشركة لم ترتكب أي مخالفات خلال سنة ٢٠٢٠.

لا توجد أي قضية مرفوعة على أو من الشركة ولم يتم الحكم فيها حتى تاريخ إعداد تقرير الحوكمة.

١٢. أنشطة مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٠:

حقق مجلس إدارة Ooredoo في عام ٢٠٢٠ عدداً من الأهداف الهامة في الحوكمة، وأشرف على تنفيذ عدد من المبادرات بنجاح، بما في ذلك:

- الموافقة على تقرير أداء المجموعة لعام ٢٠١٩.
- الموافقة على البيانات المالية الموحدة لعام ٢٠١٩، ورفع توصية للجمعية العامة بهذا الشأن.
- الموافقة على رفع توصية للجمعية العامة بتعيين مكتب (ديلويت اند توش) مراقباً لحسابات الشركة للعام ٢٠٢٠.
- الموافقة على تقرير الحوكمة لعام ٢٠١٩، ورفع توصية بهذا الشأن للجمعية العامة.
- الموافقة على توزيع أرباح بنسبة ٢٥% من القيمة الاسمية للسهم، ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ورفع توصية للجمعية العامة بهذا الشأن.
- الموافقة على خطة أعمال المجموعة للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ والموازنة السنوية وخطة التمويل لعام ٢٠٢١.
- الموافقة على خطة أعمال مجموعة Ooredoo (ذ.م.م) للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ والموازنة السنوية لعام ٢٠٢١.
- الموافقة على الاستراتيجية المالية لمجموعة Ooredoo.
- الموافقة على توصية لجنة المكافآت والترشيحات بشأن تقييم أداء الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo والرئيس التنفيذي لOoredoo قطر لعام ٢٠١٩.
- اعتماد عدد من القرارات الفنية المتعلقة بالفرص الاستثمارية.
- متابعة تنفيذ استراتيجية المجموعة للسنوات القادمة، وتخصيص الموازنة اللازمة لتنفيذها.
- تحديد هامش المخاطر المسموح به لشركات المجموعة.

١٣. دور اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

تتبع مجلس الإدارة ثلاث لجان رئيسية، تعمل على تهيئة المجال لتكون عملية صنع القرار أكثر فاعلية، وهذه اللجان الأساسية هي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة المكافآت والترشيحات.

تتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس على الأقل يعينهم المجلس، آخذاً في الاعتبار خبرات ومؤهلات كل عضو من أعضاء المجلس المشاركين في اللجان. ويحق للمجلس استبدال أعضاء اللجان في أي وقت.

ولكل لجنة من لجان مجلس الإدارة ميثاق مكتوب مُعتمد من مجلس الإدارة، يوضح مسؤولياتها وواجباتها وصلاحياتها. وقد روعي في كل ميثاق أن يتماشى ويتسق مع الواجبات المبينة في دليل الحوكمة والنظام الأساسي للشركة، وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وفيما يلي جدول يوضح تشكيل اللجان التابعة للمجلس:

اللجنة	اسم عضو مجلس الإدارة	منصب العضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية	سعادة السيد/ تركي محمد الخاطر	رئيس اللجنة
	السيد/ عيسى هلال الكواري	عضو
	السيد/ يوسف محمد العبيدلي	عضو
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	السيد/ ناصر راشد الحميدي	رئيس اللجنة
	السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة	عضو
	الشيخ/ علي بن غانم آل ثاني	عضو
لجنة المكافآت والترشيحات	سعادة السيد/ تركي محمد الخاطر	رئيس اللجنة
	الشيخ/ علي بن غانم آل ثاني	عضو
	السيد/ عيسى هلال الكواري	عضو

أ- اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء، وتهدف اللجنة إلى ضمان إتمام عملية اتخاذ القرار على المستويات العليا لتحقيق أهداف الشركة بطريقة مرنة وفي الوقت المناسب، وفقاً للصلاحيات الممنوحة أو المفوضة من قبل مجلس الإدارة إلى اللجنة.

كما أن اللجنة مكلفة بدراسة المسائل التي تحتاج إلى مراجعة تفصيلية ومعمقة قبل رفعها لمجلس الإدارة لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. بالإضافة إلى أنها تعكف على مراقبة تنفيذ استراتيجية الشركة والأسلوب المتبع لاعتماد الاستثمارات المالية والاستراتيجية.

وقد أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠٢٠، منها:

- دراسة الفرص الاستثمارية ورفع توصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- مراجعة خطة أعمال الشركات التابعة وموازنتها ورفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن.
- مراجعة التوصيات الخاصة بإرساء العقود، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- دراسة أوضاع شركات المجموعة للوقوف على مدى ملائمة وضعها في الأسواق التي تعمل فيها، ورفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن.
- دراسة وضع المحافظ الاستثمارية للشركة.
- مراجعة استراتيجية شركات المجموعة وتحديد أولوياتها.

- الموافقة على تحديث الحدود المالية للطرف المقابل (من البنوك والمؤسسات المالية).
- الموافقة على خطة أعمال المجموعة للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ والموازنة السنوية لعام ٢٠٢١، ورفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن.
- الموافقة على خطة أعمال مجموعة Ooredoo (ذ.م.م) للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ والموازنة السنوية لعام ٢٠٢١، ورفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن.
- الموافقة على الاستراتيجية التمويلية وخطة التمويل لعام ٢٠٢١، ورفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن.
- الموافقة على خطة أعمال Ooredoo قطر للأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ والموازنة السنوية لعام ٢٠٢١، ورفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

علماً بأن اللجنة عقدت في عام ٢٠٢٠ (٧) سبعة اجتماعات.

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء اللجنة في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

اسم عضو اللجنة	عدد إجتماعات اللجنة التنفيذية التي حضرها في سنة ٢٠٢٠
١. سعادة السيد/ محمد بن عيسى المهندي	١
٢. الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية يمثلها سعادة السيد/ تركي محمد الخاطر	٣
٣. الدكتور/ناصر محمد معرفيه	١
٤. السيد/ عبدالله مبارك ال خليفة	١
٥. السيد/ عزيز العثمان فخرو	٤
٦. السيد/ عيسى هلال الكواري	٦
٧. السيد/ يوسف محمد العبيدلي	٦

ب- لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء مستقلين، وتساعد اللجنة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية لضمان سلامة البيانات المالية للشركة. وتقدم المشورة لمجلس الإدارة حول كفاءة وفعالية نُظم التحكم الداخلي والترتيبات التي يجب اتخاذها لإدارة المخاطر. كما أن اللجنة مكلفة أيضاً بضمان استقلالية وموضوعية وظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

وكذلك تقوم اللجنة بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي السنوي وتقارير المدققين. كما تقوم بإعداد التقارير حول المسائل الناشئة عن التدقيق والمتعلقة بالشركة والشركات التابعة لها، بما في ذلك ردة فعل الإدارة، ومستوى التعاون وتوفير المعلومات خلال عملية التدقيق، وتقرير مدى فائدة التدقيق مقابل تكلفته. وتعمل اللجنة أيضاً على وضع قنوات اتصال بين الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجيين.

علاوة على ما تقدم، فإن اللجنة تتولى مراجعة تقارير إدارة المخاطر وتعمل على إخطار المجلس بكل ما يسترعي الانتباه ويستجدي اتخاذ قرار بشأنه. وتولي اللجنة جل اهتمامها للتحقيق في أي مخالفات بشركات المجموعة.

وقد أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠٢٠، منها:

- استعراض تقرير إدارة التدقيق الداخلي ربع السنوي والسنوي بصورة دورية.
- استعراض تقرير إدارة المخاطر ربع السنوي والسنوي بصورة دورية.
- استعراض نتائج الإفصاح السنوي لعام ٢٠٢٠.
- استعراض نتائج التقييم الداخلي لبرنامج إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة لتأكيد وتحسين الجودة.
- الموافقة على خطة إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة المبنية على المخاطر لعام ٢٠٢١.
- الموافقة على الخطة الاستراتيجية لإدارة للتدقيق الداخلي للمجموعة للأعوام: ٢٠٢١ -٢٠٢٣.
- الموافقة على البيانات المالية الربعية، ومراجعة البيانات المالية السنوية ورفع توصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- مراجعة سياسات شركة Ooredoo ش.م.ق.ع التالية، ورفعها لمجلس الإدارة:
  ١. سياسة مكافحة غسيل الأموال لخدمات Ooredoo المالية.
  ٢. سياسة إدارة عقود العملاء من الشركات.

٣. سياسة الاستخدام العادل المعدلة.
٤. سياسة إدارة حوادث أمن المعلومات.
٥. سياسة التأمين.
٦. سياسة حماية خصوصية البيانات الشخصية.
٧. سياسة ضبط الإيرادات.

- مراجعة سياسات ومواثيق مجموعة Ooredoo التالية، ورفعها لمجلس الإدارة:
  ١. سياسة الاستخدام العادل المعدلة.
  ٢. سياسة ضوابط الرقابة الداخلية على التقرير المالي (ICOFR).
  ٣. مواثيق الخاصة باللجنة الإدارية (GMC) ولجنة المناقصات (GTC).
- الموافقة على نتائج مؤشر أداء إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، وإدارة حوكمة الشركات لعام ٢٠١٩.
- الموافقة على مؤشر أداء إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، ومؤشر أداء إدارة حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٠.
- الموافقة على موازنة إدارة حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٠.
- الموافقة على موازنة إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة لعام ٢٠٢١.
- استعراض تقرير إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشأن نظام الرقابة الداخلية وذلك وفق متطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات المدرجة في السوق ورفعها لمجلس الإدارة.-
- استعراض متابعة تنفيذ توصيات برنامج تحسين الجودة (QAIP) الداخلية والخارجية.
- استعراض خطة تدقيق مراقب حسابات الشركة السنوية عن عام ٢٠٢٠.

علماً بأن اللجنة عقدت في عام ٢٠٢٠ احد عشر (١١) اجتماعا.

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء اللجنة في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

اسم عضو اللجنة	عدد إجتماعات لجنة التدقيق وادارة المخاطر التي حضرها في سنة ٢٠٢٠
١. السيد/ ناصر راشد الحميدي	١١
٢. السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة	٩
٣. الشيخ/ علي بن غانم آل ثاني	٨

ج- لجنة المكافآت والترشيحات:

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء، وتعمل لجنة المكافآت والترشيحات على مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه ومسئولياته فيما يتعلق بترشيح وتعيين أعضاء مجلس إدارة Ooredoo ومجالس إدارات الشركات التابعة، وتحديد مكافأة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، وكذلك مكافأة الإدارة التنفيذية العليا والموظفين. وتساهم اللجنة أيضاً بتقييم أداء المجلس.

وقد أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠٢٠، منها:

- الموافقة على اعتماد بطاقة مؤشر تقييم الأداء التنفيذيين (GCXO) لمجموعة Ooredoo لعام ٢٠٢٠.
- الموافقة على اعتماد بطاقة مؤشر تقييم الأداء التنفيذيين (CXO) لـ Ooredoo قطر لعام ٢٠٢٠.
- الموافقة على التغييرات المقترحة في الهيكل التنظيمي للتحول الرقمي لـ Ooredoo قطر.
- موافقة على بطاقة مؤشر تقييم الأداء لـ Ooredoo قطر لعام ٢٠١٩ بنتيجة (٤.٢).
- الموافقة على مقترح دمج الهيكل التنظيمي للشؤون التنظيمية والقانونية والحوكمة.
- الموافقة على اعتماد بطاقة مؤشر تقييم الأداء لمجموعة Ooredoo (مؤشر تقييم الاداء للرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي) لعام ٢٠٢٠.
- الموافقة على اعتماد بطاقة مؤشر تقييم الأداء لـ Ooredoo قطر(مؤشر تقييم الاداء للرئيس التنفيذي) لعام ٢٠٢٠.

- الموافقة على مقترح خطة المكافأة طويلة الامد Ooredoo قطر والمجموعة.
- الموافقة على فصل إدارة الموارد البشرية لـ Ooredoo قطر لتصبح إدارة تابعة للرئيس التنفذي لـ Ooredoo قطر.
- الموافقة على التغييرات المقترحة في الهيكل التنظيمي لمجموعة Ooredoo ونقل إدارة الابتكار وموظفيها من Ooredoo قطر للمجموعة.

علماً بأن اللجنة عقدت في عام ٢٠٢٠ ستة اجتماعات.

بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء اللجنة في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

اسم عضو اللجنة	عدد إجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات التي حضرها في سنة ٢٠٢٠
١. الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية يمثلها سعادة السيد/ تركي محمد الخاطر	٦
٢. الشيخ/ علي بن غانم آل ثاني	٣
٣. السيد/ عيسى هلال الكواري	٦

١٤. االإدارة التنفيذية:

إن الدور الذي تكلف به الإدارة التنفيذية هو إدارة عمليات الشركة، وهو ما يتطلب تخطيط مختلف إجراءات التطوير بما يتفق مع مبادئ وممارسات الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن مراقبة تطور الأداء المالي وتطوير خطط الأعمال في الشركة. ويعتبر الرئيس التنفيذي للشركة ورئيس العمليات فيها مسؤوليات عن فريق الإدارة التنفيذية، فيما يراقب مجلس إدارة الشركة أداؤهم.

أسم المدير التنفيذي	ملخص السيرة الذاتية
السيد/ عزيز العثمان فخرو **العضو المنتدب لمجموعة Ooredoo**	يشغل السيد عزيز عضوية مجلس إدارة Ooredoo ، كما أنه يشغل حالياً منصب نائب وكيل وزارة المالية للشؤون المالية. كما أنه يشغل حالياً منصب نائب وكيل وزارة المالية للشؤون المالية. وقبل توليه هذا المنصب كان السيد/ عزيز يشغل منصب مساعد وكيل وزارة المالية لشؤون الموازنة العامة، ومديراً بالإنابة بقسم الاندماجات والاستحواذات في قطر القابضة (الذراع الاستثماري والاستراتيجي لجهاز قطر للاستثمار). وكان في السابق المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "إيديليز"، ويمثل حاليًا قطر القابضة في مجالس إدارة كل من شركة الملاحة العربية المتحدة، ومجموعة كناري وارف جروب، وتشيلسفيلد أل أل بي.
الشيخ محمد بن عبدالله آل ثاني **نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo والرئيس التنفيذي لـ Ooredoo قطر**	الشيخ محمد بن عبدالله آل ثاني هو نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo والرئيس التنفيذي لـ Ooredoo قطر منذ مارس ٢٠٢٠. يتمتع الشيخ محمد بخبرة ١٦ عاماً في مجال الاتصالات والتحول الرقمي والمحاسبة والمالية. وقد شغل العديد من المناصب في Ooredoo منذ انضمامه للشركة عام ٢٠٠٩. وبما يتمتع به من فهم عميق للجوانب التشغيلية والاستراتيجية المعاصرة في قطاع الاتصالات وما يشهده من تحولات رقمية، فقد نجح الشيخ محمد في إعادة توجيه وتشكيل قاعدة عملاء Ooredoo وأرباحها وإدارة نفقاتها وتنظيم أعمالها في عدد من الأسواق. وكان منصب الرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت آخر المناصب التي تولاها الشيخ محمد، وقد شغل ذلك المنصب منذ عام ٢٠١٤، قاد خلالها الشركة لتحقيق العديد من النجاحات وزيادة حصة الشركة في السوق الكويتية. كما قاد إنشاء مركز بيانات Ooredoo الكويت وعملية الاستحواذ على FastTelco، ما مكّن الشركة من تبوّء الريادة في السوق وجعلها أول شركة اتصالات في الكويت تقدم خدمات متكاملة لاتصالات الخط الثابت والجوال. ويشغل الشيخ محمد حالياً منصب الرئيس المفوض لشركة إندوسات Ooredoo. وشغل الشيخ محمد سابقاً منصب مدير المالية في Ooredoo قطر، حيث تولى قيادة وحدة الشؤون المالية وقيادة خطة الشركة الاستراتيجية للأعمال لثلاث سنوات وخطط التشغيل السنوية والشيخ محمد حاصل على شهادة الماجستير في المالية والمحاسبة من جامعة كارديف بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة قطر.

أجاي باهري **الرئيس المالي للمجموعة**	يشغل السيد/ أجاي باهري منصب الرئيس التنفيذي المالي لمجموعة Ooredoo منذ شهر سبتمبر ٢٠٢٠، ويقوم بحكم منصبه هذا بمتابعة استثمارات المجموعة، والخزانة العامة لها وكذلك الخدمات المحاسبية والنظم المالية ونظم الرقابة، والضريبة، إضافةً إلى اقتصاديات الاتصالات. وقبل التحاقه بمجموعة Ooredoo، شغل باهري عدة مناصب لدى عدد من شركات الخدمات المهنية المتخصصة منها (إيرنست آند يونغ)، وشركة الاتصالات (اتصالات) ومقرها دولة الإمارات، وكذلك شركة الكيماويات والمواد البترولية (دبليو آر غريس آند كو). باهري حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الهند، إضافةً على درجة الماجستير في الهندسة من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كما أنه محاسب قانوني إداري معتمد في المملكة المتحدة، ومحاسب قانوني معتمد في الهند، كما أنه مدقق نظم معلومات معتمد (غير ممارس) في الولايات المتحدة الأميركية.
الشيخ/ علي بن جبر آل ثاني **رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية والحوكمة للمجموعة**	الشيخ علي بن جبر آل ثاني هو رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية والحوكمة للمجموعة منذ مارس ٢٠٢٠. ويشرف الشيخ علي بمقتضى منصبه الحالي على الأنشطة والسياسات القانونية للمجموعة حول العالم، بالإضافة إلى أخلاقيات العمل وحماية العلامة التجارية للشركة والامتثال والشؤون التنظيمية، بما في ذلك الإجراءات وتوقعات الاحتياجات الخاصة بالتعاملات المستقبلية. وهو مسؤول عن تقديم الاستشارات التقدمية والاستراتيجية والاستباقية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بجميع جوانب الحوكمة، والسياسات، والامتثال للتشريعات القانونية العالمية وأطر العمل التنظيمية في المجموعة. وكان الشيخ علي قد التحق للعمل في مجموعة Ooredoo في ٢٠١٣، وشغل منذ ذلك الوقت عدة مناصب بما فيها رئيس الشؤون القانونية والتنظيمية في Ooredoo قطر.
يوسف عبدالله الكبيسي **رئيس العمليات - Ooredoo قطر**	تم تعيين السيد/ يوسف عبدالله الكبيسي بمنصب رئيس العمليات في Ooredoo قطر في نوفمبر ٢٠١٥. وكان السيد/ يوسف الكبيسي قد انضم للعمل في الشركة في ١٩٨٧ وتولى عدة مناصب إدارية تتعلق بالبنية التحتية الدولية للاتصالات وخدمات الشركات والمهام التشريعية على مدى ٣٠ عاماً. في يونيو ٢٠١٢، تم تعيين السيد/ يوسف الكبيسي رئيساً لمبيعات الشركات والخدمات الدولية في Ooredoo قطر، حيث ساعد الشركة على توسيع شراكاتها مع العديد من المشغلين وشركات الاتصالات العالمية. وفي ٢٠١٤، تم تعيين الكبيسي رئيساً تنفيذياً لشركة Ooredoo للخدمات العالمية المتخصصة في مبيعات الشركات. وكان له دور فاعل في قيادة نمو الشركة على المستوى الدولي و السيد/ يوسف حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ويسترن ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية.
عبدالله أحمد الزمان **رئيس المالية – Ooredoo قطر**	عُين السيد/ عبدالله الزمان في منصب رئيس المالية في Ooredoo قطر في يناير ٢٠١٨، وكان قد انضم للعمل بالمجموعة في ٢٠١٣ وشغل فيها عدداً من المناصب العليا. وهو مسؤول عن تسهيل المساءلة التنظيمية والشفافية، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتمتع السيد/ عبدالله بخبرة واسعة في الأدوار القيادية في الشؤون المالية في قطاع الاتصالات وقطاعات الأخرى. ويحمل شهادة البكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال من كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وشهادة الماجستير الحصري في إدارة الأعمال من جامعة هال بالمملكة المتحدة.
محمد الكواري **رئيس الخدمات المساعدة – Ooredoo قطر**	عُين السيد/ محمد الكواري في منصب رئيس الخدمات المساعدة في Ooredoo قطر في يناير ٢٠١٢، وكان قد انضم للعمل في الشركة في ٢٠٠٥. وهو مسؤول في منصبة الحالي عن الإدارات التالية: الموارد البشرية، والمشتريات وسلسلة التوريد، والمباني والخدمات المساندة، والتميز التشغيلي. ولدى السيد/ محمد خبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في الموارد البشرية والمشتريات والخدمات المساندة. ويحمل شهادة البكالوريوس في العلوم - إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية، بواشنطن.
منيرة فهد الدوسري **رئيس الاستراتيجية – Ooredoo قطر**	عينت السيدة/ منيرة الدوسري رئيسة للاستراتيجية في Ooredoo قطر في فبراير ٢٠١٧، وكانت قد انضمت للعمل في المجموعة في ٢٠١٠. ومنيرة مسؤولة عن صياغة وتطبيق الاستراتيجية المؤسسية لـ Ooredoo قطر للمساعدة في تحقيق خطة العمل والأهداف الاستراتيجية. وقد عملت في عدد من البرامج والمشاريع رفيعة المستوى، ووكان لها دور أساسي في تنفيذ أطر عمل الحوكمة رائدة. والسيدة/ منيرة حاصلة على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة بورتسموث، وشهادة الماجستير كأخصائية تنفيذية في إدارة واحدات الأعمال الاستراتيجية من جامعة HEC Paris قطر.

غونتر أوتندورفر **رئيس التكنولوجيا والبنية التحتية – Ooredoo قطر**	تم تعيين السيد/غونتر أوتندورفر رئيساً للتكنولوجيا والبنية التحتية في Ooredoo قطر في يناير ٢٠١٩ ويمتلك السيد أوتندورفر ٢٥ عاماً من الخبرة، عمل خلالها في كبرى شركات الاتصالات العالمية مثل Sprint الأمريكية وTelekom Austria وT-Mobile الألمانية وOptus الأسترالية. وكان آخر المناصب التي شغلها السيد أوتندورفر قبل الانضمام إلى Ooredoo هو رئيس عمليات التكنولوجيا بشركة Sprint Corporation USA الأمريكية
الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني **رئيس الأعمال التجارية – Ooredoo قطر**	تم تعيين الشيخ/ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني في منصب رئيس الأعمال التجارية في Ooredoo قطر في يوليو ٢٠١٧. وبحكم منصبة الحالي فهو مسؤول عن المساءلة فيما يتعلق بالأرباح والخسائر في مجموعة خدمات الأعمال والتي تشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمشاريع الكبرى ومركز قطر للبيانات. ويحمل الشيخ/ ناصر شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويلز، وشهادة البكالوريوس من جامعة قطر، وشارك في العديد من برامج التطوير التنفيذي في جامعة HEC Paris، وكلية لندن للاقتصاد، وكلية IMD في سويسرا. كما يحمل شهادة إدارة أعمال مصغرة في الاتصالات من أكاديمية الاتصالات بالمملكة المتحدة.
فاطمة سلطان الكواري **رئيس خدمات الأفراد – Ooredoo قطر**	في نوفمبر ٢٠١٩ ، تم تعيين السيدة فاطمة ساطان الكواري في منصب رئيس خدمات الأفراد خلفاً للسيد داميان فيليب تشابل. وقبل تسلم فاطمة لمنصبها الحالي، شغلت منصب المدير التنفيذي للتسويق في مجموعة Ooredoo، والذي تولت من خلاله إدارة جميع الأعمال والمهام التسويقية للمجموعة، وتوجيه دفة الاستراتيجية التجارية فيها، وقيادة مسيرة التحول الرقمي بهدف الارتقاء والنمو بأعمال الشركة وتحقيق أعلى مستويات من النجاح. تحمل السيدة فاطمة سلطان الكواري شهادة بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تسويق) من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة
محمد العمادي **رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة**	عُين السيد/ محمد العمادي بمنصب رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة في نوفمبر ٢٠١١، ومنذ انضمامه إلى الشركة نجح السيد محمد في تغيير وظيفة التدقيق الداخلي إلى تدقيق داخلي للمجموعة. وبحكم هذا المنصب، فهو مسؤول عن بث الثقة وتوفير خدمة الاستشارات لكل من Ooredoo قطر ومجموعة Ooredoo وستارلينك. بالإضافة إلى دعم وظائف التدقيق الداخلي في شركات المجموعة. ويحمل السيد/ محمد شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة قطر، وشهادة الماجستير في المحاسبة والمالية من جامعة ساوثهانمبتون بالمملكة المتحدة

- إجمالي قيمة تعويضات الإدارة التنفيذية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما يعادل ٤٦.١ مليون ريال قطري.
- تقييم مجلس الإدارة عن أداء الإدارة التنفيذية : بناءً على التقييم السنوي، فإن مجلس الإدارة راضي عن أداء الإدارة التنفيذية في تنفيذ مسؤولياتها وسلطاتها والتوصيات التي قدمتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٥. إدارة الحوكمة:

تأسست إدارة الحوكمة في الشركة في عام ٢٠٠٨، ويقع على عاتق الإدارة مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في ضمان فعالية وتطبيق ممارسات وسياسات حوكمة الشركات عبر Ooredoo ومجموعتها.

وقد أنجزت إدارة الحوكمة عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠٢٠، منها:

- متابعة تطبيق حوكمة الشركات في جميع شركات المجموعة العاملة.
- مراجعة قائمة ممثلي Ooredoo في مجالس إدارات شركات المجموعة.
- اعتماد الإجراءات الخاصة بإفصاح الموظفين عن المصالح غير المتعلقة بالشركة.
- متابعة نشر أدلة الحوكمة في شركات مجموعة Ooredoo العاملة.
- مساعدة المجلس في التقييم السنوي وفي تقييم الالتزام بأخلاقيات وسلوكيات العمل.
- إدارة الشركات ذات الأغراض الخاصة (SPVs).
- العمل على سياسات الشركة وجدول إتخاذ القرارات.
- الامتثال بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

١٦. أهداف التدقيق الداخلي وأنشطته:

تقدم إدارة التدقيق الداخلي تأكيدات وخدمات استشارية بشكل موضوعي ومستقل، بهدف إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط الذي تقوم به إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الشركة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. كما أن إدارة التدقيق الداخلي تتقيد بدليل قائم على المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وذلك لتقديم إرشادات عملية لإدارة نشاط التدقيق الداخلي والتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير، التي يتم صياغتها بشكل يسهم في إضافة المزيد من القيمة وتحسين عمليات Ooredoo. ويتم تنفيذ هذه المهام تحت إشراف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. وتوجد تعليمات واضحة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإدارة التنفيذية إلى كل وحدات العمل للقيام بأعمالهم بالتوافق مع أنظمة المراجعة المالية الخارجية والداخلية والرد على أي قضية أو موضوع يطرحه المدققون.

وقد أنجزت إدارة التدقيق عدداً من الأعمال المهمة في عام ٢٠٢٠ ، من أهمها:

- إعداد خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر.
- مراجعة وتقييم العمليات، وإدارة المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية من خلال تنفيذ خطة التدقيق الداخلي.
- مراجعة تقارير المخاطر ربع السنوية والسنوية للشركة والمجموعة للوقوف على مدى فاعلية الخطط الموضوعة للحد من هذه المخاطر.
- التقيد بدليل التدقيق الداخلي القائم على المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وذلك لتقديم إرشادات عملية لإدارة نشاط التدقيق الداخلي والتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير.
- مراجعة التقارير ربع السنوية لإدارة التدقيق الداخلي لشركات المجموعة.
- مراجعة خطط التدقيق الداخلي السنوية لشركات المجموعة المبنية على المخاطر وتقديم النصح والمشورة لها.
- متابعة تنفيذ برنامج إدارة التدقيق الداخلي لتأكيد وتحسين الجودة لإدارات التدقيق الداخلي في المجموعة والشركات التابعة.
- القيام بدور المنسق بين المدققين الخارجيين، وديوان المحاسبة، والإدارة.
- تقديم الدعم لوظائف التدقيق الداخلي في شركات المجموعة.
- مراجعة بعض السياسات المقترحة لإبداء الرأي حول كفاءة إجراءات الضبط الداخلي فيها.
- تخطيط وتنفيذ مراجعة فعالية أنظمة الضوابط الداخلية على التقارير المالية (Internal Control over Financial Report) لعام ٢٠٢٠.

ولضمان الشفافية والمصداقية، يتم التحقيق في أي أمور تسترعي انتباه المدقق الداخلي أو الخارجي أو فريق المحاسبة بشكل منفصل بناءً على طبيعة هذه الأمور ووفقاً للإجراءات المعتمدة لهذا الشأن.

كما نود الإشارة إلى أنه بناء على التقييم الخارجي لبرنامج تأكيد وتحسين الجودة لإدارة التدقيق الداخلي في المجموعة والتقييم الذاتي السنوي فإن نشاط إدارة التدقيق الداخلي في المجموعة يتوافق بشكل عام مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وميثاق قواعد السلوك المهني لمعهد المدققين الداخليين الدولي.

١٧. الإشراف والرقابة على المجموعة:

إن الإشراف والرقابة على مستوى المجموعة يجمع خطوطاً منفصلة للتشغيل الاستراتيجي والمراقبة المالية في مراجعة شاملة لكل واحدة من الشركات التابعة. ويتم ذلك وفقاً لدورة منتظمة من زيارات واجتماعات تعقدها الإدارة التنفيذية للمجموعة مع الإدارة التنفيذية للشركة التابعة، ويدعم ذلك جدول محدد لتقارير الأداء الداخلية. ويعتبر هذا التفتيش المفصل عن أداء كل شركة عاملة أساساً للمعلومات التي تقدم للمساهمين من خلال التقارير الفصلية أو السنوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تراجع وتعلق على قرارات وأعمال مجالس الإدارات ولجان التدقيق في كل شركة تابعة. فإجراءات المراقبة والإشراف في كل شركة من الشركات التابعة تختلف من شركة لأخرى، بشكل يعكس تفويض الصلاحيات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكل شركة من الشركات، غير أن جميع الشركات مطالبة بالالتزام بإصدار التقارير على مستوى المجموعة.

تم توحيد مواثيق لجان التدقيق على مستوى المجموعة وذلك لضمان إشراف لجان التدقيق على أنظمة الضبط الداخلية.

١٨. إدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلية:

وضعت Ooredoo نظاماً للرقابة وإدارة المخاطر الداخلية والخارجية لتحديد المخاطر ووضع خطط لمعالجتها بهدف حماية استثمارات الشركة وعملياتها في داخل وخارج قطر. وقد صمم هذا النظام للقيام بالآتي:

- تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر في الشركة.
- إبلاغ مجلس الإدارة بالتغييرات الفعلية التي تطرأ على المخاطر التي قد تواجهها الشركة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع نظام إدارة المخاطر ومراجعة فعالية تطبيق ذلك النظام في Ooredoo وشركات المجموعة. وتقع على الإدارة مسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر بشكل منتظم في الشركة بأكملها. ويشمل ذلك النظام الإجراءات الداخلية المطبقة في الشركة. كما أن لدى الشركة ضوابط محكمة ونظم متأصلة تحكم دخولها في صفقات وعلاقات مع أطراف ذات صلة.

وفي هذا السياق، فإن Ooredoo تطبق سياسة إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بأكملها. والجوانب الرئيسية لهذه السياسة هي أن مجلس إدارة المجموعة، وبدعم من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، وإدارة التدقيق الداخلي، يستعرض وبشكل ربعي (كافة) المخاطر الجوهرية التي قد تواجه الشركة والشركات العاملة التابعة لها. وتؤول مسئولية تحديد المخاطر التي قد تواجه أي من هذه الشركات إلى إدارتها التنفيذية وإلى موظفيها، فيما تضطلع إدارة المخاطر للمجموعة بمراجعة وتجميع تقييمات المخاطر التي تم تحديدها وسبل علاجها. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لتقارير إدارة المخاطر بشكل ربع سنوي، ورفع ملاحظاتها بشأن سلامة هذه التقارير للجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

وتقوم الإدارة المختصة بتجميع المخاطر والإجراءات المخطط لإتباعها لتخفيف آثار المخاطر، ورفعها بشكل فصلي للجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

وتعمل الإدارة على تحليل فعالية إدارة المخاطر في Ooredoo والتقيد بأنظمة الضبط الداخلية، بالإضافة إلى فعالية تنفيذها.

إن الإجراءات المتعلقة بتحديد وإدارة المخاطر في الشركات التابعة تختلف من شركة لأخرى، غير أن هذه الإجراءات تخضع في الوقت الحالي لعملية توحيدها، كذلك تطبق Ooredoo نظام مقارنة الأسواق الخارجية مع الإجراءات المطبقة لإدارة المخاطر لديها، وذلك لضمان تطبيق أفضل الممارسات.

ويتم جمع قياسات مالية عالية المستوى على مستوى المجموعة وفقاً للبرامج الزمنية المحددة، والتي قد تكون شهرية، أو فصلية، أو سنوية، استناداً إلى التفاصيل الخاصة بتلك القياسات التي توفر مؤشراً للمخاطر التي تواجه كل شركة عاملة، مع توجيه اهتمام خاص لمسألة السيولة واحتياجات التمويل ودرجة التحمل لتتمكن من التعامل مع ما هو غير متوقع.

كما ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية نشر ثقافة الرقابة الداخلية ، ويشرف على التزام جميع المعنيين بإطار الرقابة الداخلية من خلال التقارير المنتظمة المقدمة إلى مجلس الإدارة من خلال وظائف الرقابة الداخلية (المخاطر والتدقيق الداخلي). وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية تنسيق وتسهيل تنفيذ إطار الرقابة الداخلية ومعالجة القضايا ذات الصلة بالمخاطر. كما وتضمن الإدارة العليا أن جميع الضوابط تعمل بفعالية في جميع الأوقات وتقوم بالتنسيق مع الإدارات المختلفة لمعالجة نقاط الضعف في الأنظمة الرقابية التي أبلغت عنها وظائف الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة مستمرة عن مدى كفاية إطار الرقابة الداخلية من خلال تنفيذ خطة التدقيق الداخلي السنوية المبنية على المخاطر. ففي حال قامت إدارة التدقيق الداخلي بتحديد نقاط ضعف في انظمة الرقابة الداخلية فإن الإدارة المختصة تقوم بوضع خطة عمل للتخفيف ومعالجة أوجه القصور خلال مدة زمنية محددة. ويتم تعريف أولوية معالجة نقاط الضعف بناء على شدة وتأثير نقاط الضعف المحتمل على الشركة. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير نصف سنوية عن التقدم المحرز في المتابعة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإدارة العليا.

وقامت الإدارة في عام ٢٠٢٠ بتحديد إجراءات الرقابة على البيانات المالية وتأكيد سلامة هذه الإجراءات من حيث التصميم والتنفيذ. وقامت إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة شاملة لتلك الإجراءات والتأكد من مدى فعالية تطبيقها وأخذت الإدارة علما بما جاء في هذه المراجعة من تحسينات مطلوبة على هذه الإجراءات.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، لم تنم إلى علم الشركة أية إخفاقات أو نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية ولم تحدث أي حالات طوارئ كان لها تأثير سلبي ملموس على الوضع المالي للشركة.

١٩. تقيد الشركة بنظام التدقيق الداخلي والخارجي:

تعمل الشركة على التقيد بنظام التدقيق الداخلي والخارجي. وقامت الشركة بتعيين مراقب حسابات، فهناك قرارات وتعليمات واضحة من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإدارة التنفيذية العليا تؤكد على ضرورة تقيد كافة قطاعات وإدارات الشركة بنظام التدقيق الداخلي والخارجي ومعالجة كافة الحالات التي يتم رصدها من قبل المدققين.

وفيما يتعلق بالتقارير الفنية والمحاسبية، فهناك بعض الملاحظات التي ترد في تقارير المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وديوان المحاسبة ويتم معالجتها بالطريقة المناسبة لكل منها.

كما أن لدى الشركة سياسة تضمن للموظفين الحماية والسرية في حال إبلاغهم عن أية عمليات مشبوهة، وقد ضُمنت هذه السياسة في مدونة الأخلاق وقواعد السلوك المهني.

كما نود الإشارة إلى أنه بناء على التقييم الخارجي لبرنامج تأكيد وتحسين الجودة لإدارة التدقيق الداخلي في المجموعة والتقييم الذاتي السنوي فإن نشاط إدارة التدقيق الداخلي في المجموعة يتوافق بشكل عام مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وميثاق قواعد السلوك المهني لمعهد المدققين الداخليين الدولي.

٢٠. اتاحة المعلومات:

تضمن الشركة لجميع المساهمين حق الاطلاع على كافة المعلومات والافصاحات ذات الصلة من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني والتقارير السنوية التي تكون متاحة لكافة المساهمين، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على كافة المعلومات التي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم، وما يمتلكون من أسهم في الشركة، ورئاستهم أو عضويتهم فى مجالس إدارات شركات أخرى، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمسؤولين التنفيذيين بالشركة. كما أنه من المتاح لكافة أصحاب المصالح الحصول على كافة المعلومات ذات الصلة.

وقد تمت الإشارة ضمنياً في أحكام المواد (٤٥) و(٤٨) و(٥٢) من النظام الأساسي للشركة على حقوق صغار المساهمين في الشركة بقولها:

- لمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وعليه دعوتها كلما طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (١٠%) من رأس المال.
- تنعقد الجمعية العامة في اجتماع غير عادي بناءً على دعوة من مجلس الإدارة أو بناءً على طلب كتابي موجه إلى المجلس من عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع الأسهم.
- قرارات الجمعية العامة الصادرة طبقاً لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين في الرأي وعديمي الأهلية أو ناقصيها.

٢١. السياسة المتبعة في توزيع الأرباح:

يتم توزيع الأرباح وفقاً لتوصية مجلس الإدارة، ولقرار الجمعية العامة للشركة في اجتماعها العادي السنوي، وذلك في ضوء أحكام المادة (٦١) من النظام الأساسي للشركة.

٢٢. سجل المساهمين:

مع مراعاة حكم المادة (١٠) من النظام الأساسي للشركة، والمادة (١٥٩) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، والمادة (٣٠) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وبناءً على توجيهات بورصة قطر، تحتفظ الشركة بسجلات صحيحة ودقيقة وحديثة لمساهمي الشركة، حيث تقوم الشركة بطلب سجل المساهمين شهرياً من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويمكن لأي مساهم أو أية أطراف ذات صلة الاطلاع على سجل المساهمين، والحصول على كافة المعلومات ذات الصلة.

وفيما يلي جدولين، الأول يوضح حصص كبار المساهمين في الشركة، والثاني يوضح حصص أعضاء مجلس الإدارة:

الجدول الأول: حصص كبار المساهمين في الشركة.

الاسم	الدولة	عدد الأسهم	النسبة المئوية
شركة قطر القابضة	قطر	١,٦٥٥,٨٠٨,٤٢٠	%٥١,٧
صندوق المعاشات (الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)	قطر	٤٠٥,٢٨٩,٢١٣	%١٢,٧
جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	٣٢٠,٣١٩,٩٤٠	%١٠,٠
صندوق المعاشات العسكري (الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)	قطر	٦٢,٢٩٩,٣٣٦	%١,٩

جدول الثاني: حصص أعضاء مجلس الإدارة.

اسم عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم	الدولة	اسم المستفيد
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية يمثلها سعادة السيد/ تركى محمد الخاطر	٤٠٥,٢٨٩,٢١٣	قطر	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
سعادة السيد/ تركى محمد الخاطر	٥٠,٠٠٠	قطر	سعادة السيد/ تركى محمد الخاطر
بنك قطر الوطني يمثله السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة	٢٥,٠٢٧,٦٠٠	قطر	بنك قطر الوطني
السيد/ إبراهيم عبدالله ال محمود	٦٢,٠٠٠	قطر	السيد/ إبراهيم عبدالله ال محمود
السيد/ ناصر راشد الحميدي	٥٠,٠٠٠	قطر	السيد/ ناصر راشد الحميدي
الدكتور/ ناصر محمد معرفيه	٣٢,٠٠٠	قطر	الدكتور/ ناصر محمد معرفيه

٢٣. المعاملة المنصفة للمساهمين وحقوق التصويت:

وفقاً لحكم المادة (١٦) من النظام الأساسي للشركة، التي تنص على أن "كل سهم يخول صاحبه الحق فى حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز سواءً بالنسبة لملكية موجودات الشركة أو في الأرباح التي تقسم على الوجه المبين فيما بعد"، يتم توزيع الأرباح على المساهمين.

ووفقاً لأحكام المادة (٤٢) من النظام الأساسي للشركة، فإن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بالأصالة أو النيابة.

٢٤. موظفو الشركة:

إن سياسات الموارد البشرية المعتمدة والمطبقة بالشركة معدة بما يتماشى مع أحكام قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤، والقرارات الوزارية ذات الصلة، وبما يخدم مصالح الشركة وموظفيها، وتراعي في الوقت ذاته مبادئ العدالة والمساواة، وعدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين.

وتشمل الوظائف الرئيسية للموارد البشرية التوصية بخطط التدريب اللازمة ووضعها وتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

٢٥. انجازات الشركة:

حققت الشركة خلال ٢٠٢٠ العديد من الإنجازات المهمة، ومن أبرزها:

- الإعلان عن تحقيق مجموعة Ooredoo لإيرادات بلغت ٢٨,٩ مليار ر.ق خلال السنة المالية ٢٠٢٠، وصافي ربح ١,١ مليون ر.ق.
- الحفاظ على قيمة العلامة التجارية Ooredoo، التي احتلت المركز ٤١ على ترتيب Brand Finance لأفضل شركات الاتصالات في العالم، وبلغت قيمة علامة Ooredoo التجارية ٣,٥ مليار دولار أمريكي.
- تصنيف Ooredoo في المرتبة ٢٥ بين الشركات الرائدة على قائمة مجلة فوربس "لأفضل ١٠٠ شركة في ٢٠٢٠"، كونها إحدى أفضل ثلاثة مشغلي خدمات اتصالات في المنطقة.
- الاستجابة القوية للتحديات الناشئة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩، وتضمن ذلك ما قامت به كل من Ooredoo الجزائر من خلال عملها مع الهلال الأحمر لتوزيع مواد النظافة الصحية وقيامها بتعقيم الأماكن العامة، وOoredoo تونس بإطلاقها باقات بيانات جديدة كل ليلة وتوزيع بطاقات "موبيكاش" مجاناً، وOoredoo الكويت التي وفرت للعاملين في الخطوط الأمامية خدمة الإنترنت مجاناً، وOoredoo قطر التي قامت بترقية خدمة الإنترنت مجاناً لعملائها في قطاع التعليم ووفرت ١٠٠ غيغابايت بيانات مجاناً للعاملين في الخطوط الأمامية.
- إطلاق مبادرات تهدف إلى دعم المجتمعات التي كانت بأمس الحاجة للمساعدة خلال الجائحة، مع الاهتمام بوجه خاص بقطاعي الصحة والتعليم. وتضمنت تلك المبادرات التبرع بأجهزة التنفس الصناعي، وأجهزة إزالة الرجفان، وأجهزة مراقبة المرضى، وأجهزة الطوارئ الطبية الأخرى في المستشفيات في ميانمار. كما تبرعت بأجهزة الكمبيوتر المحمول للطلبة وأتاحت إمكانية الوصول إلى مواقع التعليم الإلكتروني وحلول التعليم التي تعتمد على التطبيقات في سلطنة عُمان والجزائر، كما أطلقت Ooredoo باقات بيانات مجانية موجهة لدعم العملاء بالإضافة إلى توفير المرونة اللازمة للعملاء لدفع فواتيرهم في عدد من أسواق المجموعة.
- تطبيق العديد من المبادرات لحماية صحة وسلامة الموظفين والعملاء من خلال تبني سياسة للعمل عن بعد للموظفين من غير العاملين في الخطوط الأمامية، وتكثيف أعمال تعقيم المباني وإلزامية اتباع إجراءات الوقاية، بما في ذلك ارتداء الكمامات، في جميع أسواقنا.
- تعزيز Ooredoo لمكانتها كشركة رائدة في توفير تجربة استخدام البيانات في الأسواق التي تتواجد فيها. فخدمات شبكة 4G متوفرة الآن للعملاء في ٨ من ١٠ أسواقها، أما خدمات 5G فهي موجودة في قطر والكويت (أطلقت ٢٠١٩)، مع المباشرة في عمليات إطلاقها في سلطنة عُمان.
- المحافظة على مستوى عال من الاهتمام بقطاع الشركات، وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة خلال ٢٠٢٠، فقد حافظت إيرادات العملاء من قطاع الشركات على مستواها عند ١٨% من إجمالي الإيرادات بنهاية العام، ما يعكس استمرار Ooredoo في الاستثمار في الخدمات التي توفرها لقطاع الأعمال.
- تحديث الحملة الخاصة بشهر رمضان المبارك لتعكس التحديات التي فرضتها الظروف الحالية وذلك مع شعار " في الوقت اللي ما نقدر نكون فيه بالقرب من بعضنا البعض، نقدر على الأقل نتواصل رغم البعد". وحققت الحملة ٤٤ مليون مشاهدة متخطية بذلك عدد المشاهدات القياسي الذي تم تسجيله في السنوات السابقة.

- ضمان تعزيز جميع باقات بيانات خدمات الترفيه المنزلي، بما فيها خدمة الترفيه المنزلي "Ooredoo ONE" من Ooredoo قطر، بشراكات مع كبار مزودي المحتوى مثل Disney+ وNetflix وHBO.
- الانتقال باستراتيجية التسويق من الإعلانات الخارجية إلى التسويق الرقمي الموجه في الأسواق الرئيسية، وزيادة تبني القنوات الرقمية مثل تطبيق "My Ooredoo" وتعزيز خدمة التوصيل إلى المنزل.
- ضمان جاهزية الشبكة لاستيعاب الزيادة في استخدامات الخط الثابت والبيانات، وزيادة متابعة أداء الشبكة للقيام بإعادة توزيع الحركة على الشبكة مع انتقال العمل من الشركات ومناطق الأعمال إلى المناطق السكنية.
- تعيين السيد/ عزيز العثمان فخرو في منصب العضو المنتدب لمجموعة Ooredoo في نوفمبر ٢٠٢٠.
- تعيين قيادات جديدة في شركات رئيسية ومهمة، بمن فيهم السيد عبدالعزيز يعقوب البابطين في منصب الرئيس التنفيذي لـ Ooredoo الكويت.
- طرح منتجات رقمية جديدة تتضمن محفظة الجوال من Ooredoo عُمان (Pay+) التي تم تطويرها بالتعاون مع بنك عُمان الوطني، وإطلاق آسياسيل لتطبيق جوال جديد أصبح الأكثر تنزيلاً بين تطبيقات شركات الاتصالات في العراق.
- الاستمرار في التعاون والعمل مع نجم كرة القدم وسفير علامة Ooredoo التجارية ليونيل ميسي في سبعة أسواق في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، في إطار حملة وصلت لأكثر من ٤٠ مليون شخص.
- استمرار Ooredoo الكويت في تطوير وتحسين ما توفره من منتجات وخدمات لقاعدة عملائها، وفي سبتمبر احتفلت الشركة بمرور ١٠٠ يوم عمل على خدمات مركز بياناتها دون حدوث أي أعطال.
- أعادت Ooredoo تونس التأكيد على مكانتها بأنها شركة الاتصالات الرائدة من حيث حصتها من عدد العملاء، وأطلقت الشركة تحديثاً لتطبيق الشركة "My Ooredoo" انطلاقاً من استراتيجيتها لتعزيز منتجاتها الرقمية.
- تكريم الشركة خلال حفل جوائز ستيفي الدولية، إذ حصلت على ١٧ جائزة بما فيها جائزة "ستيفي الكبرى" كجزء من جوائز IBA، وحصلت أيضاً على ثلاث جوائز ذهبية لكل من Ooredoo قطر و Ooredoo عُمان و Ooredoo المالديف.
- فوز الشركة بجائزة "الشركة الرائدة في علاقات المستثمرين – في قطر" وجائزة "أفضل مسؤول علاقات المستثمرين – Ooredoo قطر، في حفل جوائز اتحاد الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين ٢٠٢٠ (MEIRA).
- تحديث وتطوير منهجية مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة لتعطي مزيداً من الاهتمام للحوكمة البيئية والاجتماعية.
- ارتفاع عدد مستخدمي تطبيق "My Ooredoo" شهرياً في ميانمار من ١,٥ مليون إلى ٣,٤ مليون نتيجة لجهود التحول الرقمي، وزيادة حصة الشركة من مستخدمي فيسبوك بنسبة ٥,٩% بفضل إطلاق شبكة LTE للجيل الرابع على مستوى الدولة.
- بعد أعوام من تراجع النتائج، نجحت Ooredoo الجزائر في ٢٠٢٠ بتحقيق نتائج قوية نتيجة تطبيق نظام تحول شامل على مدار العام.
- نجحت آسياسيل العراق بزيادة حصتها من سوق الإيرادات بنسبة ٧,٠% بالإضافة إلى زيادة حصتها من قاعدة العملاء بنسبة ١%.
- اختيرت Ooredoo قطر ضمن أفضل ١٠ شركات من حيث الاستجابة لجائحة كورونا بحسب تقرير صادر عن وكالة إبسوس العالمية.
- توسعت Ooredoo فلسطين بنشر شبكة 3G في الضفة الغربية، ما طوّر من مستوى الخدمات وتجربة العملاء.
- أصبحت إندوسات Ooredoo أسرع شركات الاتصالات نمواً عام ٢٠٢٠ في إندونيسيا بعد تسجيل زيادة كبيرة في حصتها السوقية.
- سرعت Ooredoo الجزائر نشر شبكة 4G LTE لتشمل ٢,٩ مواقع إضافية في جميع أرجاء البلاد، كما ارتفع معدل سعة البث بنسبة ١٠% في ٢٠ ولاية.
- مواصلة الاستثمار في توسيع شبكة Ooredoo ميانمار ووصول نسبة تغطية 4G LTE للسكان إلى ٩٢,٦% بعد إطلاق خدمات 4G LTE Turbo على مستوى الدولة.
- إطلاق خدمة بيع شرائح الاتصالات رقمياً في Ooredoo تونس، وارتفاع مبيعات الشرائح إلى ٣ أضعاف نتيجة لذلك.
- حققت إندوسات Ooredoo قفزة نوعية في مجال الخدمات الرقمية بفضل منصتها MyIM3، الأمر الذي ساهم بتوفير تجربة استخدام أسهل وارتفاع قيمة العملاء.
- إطلاق خدمة AirFibre وهي أول خدمة برودباند منزلي بتقنية 5G في المالديف، والتي أصبحت متاحة بفضل خدمة 5G من Ooredoo المالديف، وساهمت بتوفير ١٠ أضعاف السرعة الحالية.

٢٦. الأطراف ذات العلاقة:

لدى الشركة ضوابط محكمة ونظم متأصلة تحكم دخولها في صفقات وعلاقات مع أطراف ذات صلة. كما أن سياسة الشركة تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم الشركة خلال الفترة المحددة من بورصة قطر وحتى الإعلان للجمهور عن البيانات المالية ولم يقم أي طرف من ذوي العلاقة بعقد أي صفقات في فترات الحظر خلال عام ٢٠٢٠.

لم يوجد أي تعاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة في سجل الشركة تتطلب موافقة المساهمين وذلك اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وفي جميع الأحوال، فإن تعاملات الأطراف ذات العلاقة سواءً كانت تعاملات مهمة أو خلاف ذلك يتم الإفصاح عنها في تقرير حوكمة الشركة الذي يتم إعداده وفقاً للمادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، والمادة (٥٦) من النظام الأساسي للشركة والمادة (١٢٢) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية. وتقدم أيضاً في إطار المؤشرات المالية المدققة في نهاية العام للتصديق عليها في الاجتماع العام. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى القوائم المالية المدققة والموحدة للسنة المالية النتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والموجودة في نهاية التقرير السنوي والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تقرير حوكمة الشركة.

يمكن الحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال العودة إلى الملاحظة المتممة للقوائم المالية المدققة والموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٧. المسؤولية الاجتماعية:

- إن المسؤولية الاجتماعية للشركات تنصب على المسائل الاخلاقية والاجتماعية والبيئية، من هذا المنطلق، فإن Ooredoo ملتزمة بالمعايير الأخلاقية والقانونية من حيث ممارستها لنشاطاتها والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة في الشركة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل، والاستجابة لمطالب أصحاب المصالح والبيئة التي تعمل فيها. وتؤمن Ooredoo بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقتصر على مجرد عمل خيري، بل تشمل الاستثمار في المجتمع. كما تشمل إدارة المؤسسة وجميع العاملين فيها. ولذلك تحرص الشركة كل الحرص على الاستثمار في المجتمع المحلي في قطر وكذلك في المجتمعات التي تعمل فيها.

- وبالنسبة لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، تلتزم Ooredoo بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، ويصل مجموع المبالغ التي تم دفعها إلى ٤٦٧,٧٥١ ر.ق والمبالغ المستحقة للدفع ٣٩,٢٩٦ ر.ق ويمكن معرفة المزيد من المعلومات بالاطلاع على النتائج المالية المدققة.

- وانطلاقا من ثقتنا بأن Ooredoo يُمكنها أن تثري حياة العملاء، وأن تحفز التنمية البشرية، فإننا نعمل جاهدين لضمان أن يكون كل شخص في الأسواق التي نعمل فيها قادراً على الاستفادة بوجه تام من شبكاتنا الرائدة، وملتزمين بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "الأهداف العالمية" التي تهدف للقضاء على الفقر الشديد، وتحسين حياة البشر، والعمل على ايجاد عالم أكثر صحة في المستقبل، وتدعم Ooredoo تلك الأهداف في عدد من المجالات عبر العديد من المبادرات، وستجدون تفاصيل ذلك في تقرير Ooredoo السنوي لعام ٢٠٢٠ للمسؤولية الاجتماعية.

٢٨. تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة شركة Ooredoo (ش.م.ق.ع.) وشركاتها هي المسؤولة عن إنشاء والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعّالة المتبعة في إعداد التقارير المالية. إن رقابتنا الداخلية على التقارير المالية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ضوابط الكشف والإجراءات المصممة لمنع الأخطاء

لقد قمنا بتقييم **فعالية تصميم وتطبيق نظام** الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للمعايير الموضحة في "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣" الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية لوكالة تريدواي ("COSO").

لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال التجارية الهامة وشركات التشغيل في تقييمها للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أصدر مدقق حسابات الشركة، ديلويت آند توش - فرع قطر، شركة محاسبة مستقلة ، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

(أ) مخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء سواء كانت ناشئة عن (إحتيال) أو خطأ أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض تقديمي عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من كشوف أو إفصاحات القوائم المالية على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها، التأثير بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءاً على البيانات المالية.

لتقييد مخاطر التقارير المالية، أنشأت المجموعة الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس كاملاً ضد الأخطاء الجوهرية، وقامت المجموعة بأجراء تقييماً لفعالية الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية بناءاً على الإطار المحدد في الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣" الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية لوكالة تريدواي ("the"COSO Framework). توصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام التحكم.

يتضمن إطار العمل COSO سبعة عشر مبدأ اساسياً وخمسة عناصر كما يلي:

- **بيئة الرقابة:**
  ١. ابداء الالتزام بالنزاهة والقيم الاخلاقية.
  ٢. يبدي مجلس الإدارة استقلاليته عن الإدارة ويمارس الرقابة على تطوير وأداء الرقابة الداخلية.
  ٣. تنشئ الإدارة، بإشراف مجلس الإدارة، الهيكل والسلطة والمسؤوليات المناسبة لتحقيق الأهداف.
  ٤. تبدي المؤسسة الالتزام بجذب الأفراد الأكفاء وتنميتهم والاحتفاظ بهم بما يتماشى مع الأهداف.
  ٥. تحمل المؤسسة الأفراد مسؤولية الرقابة الداخلية ضمن نطاق عملهم في السعي لتحقيق الأهداف.
- **تقييم المخاطر:**
  ٦. تحدد المؤسسة الأهداف بوضوح كافٍ لتمكينها من تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأهداف.
  ٧. تحدد المؤسسة المخاطر التي تهدد تحقيق أهدافها وتحلل المخاطر كأساس لتحديد كيفية إدارة المخاطر.
  ٨. تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار خطر الاحتيال عند تقييم المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف.
  ٩. تحدد المؤسسة وتقيم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية.
- **أنشطة الرقابة:**
  ١٠. تختار المؤسسة وتطور أنشطة الرقابة التي تساهم في التخفيف من المخاطر لتحقيق الأهداف إلى مستويات مقبولة.
  ١١. تختار المؤسسة أنشطة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات وتطورها لتحقيق الأهداف.
  ١٢. تنشر المؤسسة أنظمة الرقابة من خلال السياسات والإجراءات التي تحدد ماهو متوقع في المؤسسة.
- **المعلومات والإتصالات:**
  ١٣. تحصل المؤسسة على معلومات ذات صلة عالية الجودة أو تنشئها وتستخدمها لدعم عمل الرقابة الداخلية.
  ١٤. تنقل المؤسسة المعلومات داخلياً، بما في ذلك أهداف ومسؤوليات الرقابة الداخلية اللازمة لدعم عمل الرقابة الداخلية.
  ١٥. تتواصل المؤسسة مع الأطراف الخارجية فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على عمل الرقابة الداخلية.
- **أنشطة المتابعة:**
  ١٦. تختار المؤسسة وتطور وتنفذ عمليات تقييم مستمرة و/أو منفصلة للتأكد مما إذا كانت مكونات الرقابة الداخلية موجودة وتعمل.
  ١٧. تقيم المؤسسة أوجه القصور في الرقابة الداخلية والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة، حسب الاقتضاء.

نتيجة لإنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، إعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - الموجودات والمطلوبات موجودة والمعاملات قد حدثت بالفعل.
- الإكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات، وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وعرضها بشكل مناسب.

ومع ذلك ، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) ، بغض النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله ، يمكن أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً ولكن ليس كاملاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) جميع الأخطاء والإحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

(ب) تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وظائف الأعمال ووظائف البنية التحتية مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. بناءاً على ذلك، يشمل تفعيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على موظفين في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من مخاطر البيانات المالية الخاطئة. كما يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف داخل السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات،
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية،

- تكون وقائية أو كافة للأخطاء في طبيعتها،
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تتضمن عناصر التحكم التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية وعناصر التحكم على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن عنصر التحكم ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون ، على سبيل المثال، تسوية تدعم عنصراً في بيان المركز المالي بصورة مباشرة ،
- تكون مميزة للعناصر الآلية و / أو اليدوية. عناصر التحكم الآلية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق عناصر التحكم في المهام وفحص إكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

(ج) قياس فعالية تطبيق والتصميم للرقابة الداخلية

قامت المجموعة بإجراء تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وفعالية تطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR. يتضمن هذا التقييم تقييماً لتصميم وتطبيق فعالية تشغيل بيئة التحكم بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR مع الأخذ بعين الإعتبار:

- خطر وجود أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي، مع الأخذ في الإعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الجوهرية وقابلية بيان البيانات المالية لتك للإخطاء.
- مدى حساسية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الإعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

يضمن التقييم تقييماً لتصميم وتطبيق فعالية الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك الموجودات المالية والاستثمارات في الأوراق المالية و الشركات الزميلة والشركات التابعة والخزينة والأصول الثابتة والأصول الأخرى وودائع العملاء وتمويل الصكوك والاقتراض والمطلوبات الأخرى وحقوق الملكية وتكاليف الموظفين وخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) والاستهلاك والمصاريف الأخرى ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. يضمن التقييم أيضا تقييماً لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل عناصر التحكم في مستوى الشركة ، وتقنية المعلومات العامة وضوابط التطبيق، ومراقبة الإفصاح

نتيجة لتقييم تصميم وتطبيق فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR ، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف مادية وخلصت إلى أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR تم تصميمها وتطبيقها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ديلويت أند توش - فرع قطر
بناية البنك الأهلي - المركز الرئيسي
شارع سحيم بن حمد، منطقة السد
ص.ب ٤٣١ ، الدوحة - قطر

هاتف : ٤٤٣٤١١١٢ ٩٧٤ +
فاكس : ٤٤٤٢٢١٣١ ٩٧٤ +
www.deloitte.com

ق.ر. ٨٣٣٧١

RN: .٥١٨/SM/FY٢٠٢٠

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة Ooredoo ش.م.ق.ع. ("الشركة") وشركاتها التابعة (ويشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") حول البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد محدود حول بيان مجلس إدارة المجموعة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") والمتضمن في الأقسام ذات الصلة بتقرير الحوكمة السنوي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن إعداد تقرير المدراء والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في الأقسام ١، ٢، ١٣، ١٥، ١٦ و١٨ من التقرير السنوي لحوكمة الشركات، يقدم مجلس الإدارة بيانه حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي إبداء تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان الامتثال الصادر عن مجلس الإدارة، لا يقدم بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال المجموعة لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد لفت إنتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان الامتثال الصادر عن مجلس الإدارة، لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام. إن قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال المجموعة بهدف إستنتاج تأكيدنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها فيما لو تم القيام بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الإجراءات المتبعة لتحديد متطلبات قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

القيود الكامنة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الكامنة في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركة في تطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن بيان مجلس الإدارة حول الإمتثال) والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام ، لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول بيان مجلس الإدارة حول الإمتثال، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع بيان أعضاء مجلس الإدارة حول الإمتثال أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة أو غير ذلك، اتضح انها خاطئة بشكل جوهري.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية في المعلومات الاخرى، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدودة التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام في الأقسام ١، ٢، ١٣، ١٥، ١٦ و١٨ من تقرير حوكمة الشركات السنوي، غير مقدم بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

في الدوحة - قطر
١٤ فبراير ٢٠٢١

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

مدحت صالحه
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

ديلويت أند توش - فرع قطر
بناية البنك الأهلي - المركز الرئيسي
شارع سحيم بن حمد، منطقة السد
ص.ب ٤٣١ ، الدوحة - قطر

هاتف : ٩٧٤ ٤٤٣٤١١١٢ +
فاكس : ٩٧٤ ٤٤٤٢٢١٣١ +
www.deloitte.com

ق.ر. ٨٣٣٧١
RN: ١٦٣٨/SM/FY٢٠٢٠.

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي Ooredoo ش.م.ق.ع. حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

وفقًا للمادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة Ooredoo ش.م.ق.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (ويشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بإعداد التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية متعلقة بإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل الصادرة سنة ٢٠١٣ عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework").

يقوم مجلس إدارة المجموعة بعرض تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework").
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والمنشآت في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف أهداف أنظمة الرقابة؛
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛ و
- تقييم أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة ، إن وجدت ،ولم يتم معالجتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" المعروض في تقرير حوكمة الشركات السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدّل) "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للمجموعة لغرض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيد معقول حول تقرير المديرين حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- الحصول على فهم لكيفية تحديد نطاق العمليات والشركات الهامة من قبل المجموعة، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- القيام بإجراءات للاستنتاج حول وجود مخاطر الأخطاء المادية في عمليات مهمة مع الأخذ في الاعتبار أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات ذات الصلة ومقارنتها بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي على إعداد التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الهامة للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ومقارنتها بالتقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حسب الإقتضاء.

مسؤولياتنا (تتمة)

كجزء من عملنا، قمنا بتوجيه ومراقبة أداء الإجراءات من قبل مدققي الحسابات لشركات للمجموعة المهمة، وحصلنا على أدلة تدقيق كافية وملاءمة فيما يتعلق بتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية للمنشآت الهامة أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة للإستنتاج حول الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للمجموعة. نبقى وحدنا مسؤولين عن تقييمنا وإستنتاجنا.

تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها هامة هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، الإيرادات المدفوعة لاحقًا، الإيرادات المدفوعة مقدمًا، المشتريات، عمليات الخزينة، الاستثمارات المالية والغير مالية، الرواتب، الأصول الثابتة، حق إستخدام الموجودات، مطلوبات الإيجار، الضرائب، إعداد البيانات المالية والإفصاحات، أنظمة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات، مصاريف التشغيل وتكلفة المبيعات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها وتنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

معنى الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على إعداد التقارير المالية هو نظام مصمم لمنع الأخطاء والإحتيال في عملية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة؛
٢. ضمان أن أن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة يتم إجراءها وفقاً لتفويضات من إدارة المنشأة؛
٣. ضمان أن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، و
٤. تضمن منع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الكامنة

نظرًا للقيود الكامنة في الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية المعروض في تقرير حوكمة الشركات السنوي ، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على إعداد البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

في الدوحة – قطر
١٤ فبراير ٢٠٢١

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

مـدحـت صالحـه
شريـــــك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

Ooredoo ش.م.ق.ع. | الخليج الغربي، ص.ب ٢١٧، الدوحة، قطر | هاتف: ٠٠٤٠ ٤٤٤٠ ٩٧٤+ | www.ooredoo.com